القانون وعلم النفس

Law and psychology

نزاي الزهراء

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، zohra.nezai@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/19 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

القانون وعلم النفس هما مجالان مختلفان ، لكن لديهما الكثير من القواسم المشتركة. على الرغم من أن هدف علم النفس هو فهم سلوك الناس والغرض من القوانين هو التنظيم ، فإن كلاهما يضع افتراضات حول ما الذي يجعل الناس يتصرفون بالطريقة التي يقومون بها علماء النفس لديهم الكثير للمساهمة في المجال القانوني. العمليات التي تتوسط في السلوك البشري لا تنفصل عن معظم المجالات الأخرى في حياتنا ، والقضايا القانونية ليست استثناء.

علم النفس القانوني إنه فرع لا يتجزأ من العلوم يغطي كل من العمل القانوني والقانوني ومجال الشخصية الإنسانية والتفاعل بين الناس ، حيث أن تكييف اللوائح القانونية والتفاعل بيننا مرتبطان بشكل وثيق في الأغلبية من المناسبات. وبالتالي ، يسعى العديد من علماء النفس إلى تحسين النظام القانوني من خلال تدخلاتهم، بشكل عام ، علم النفس القانوني هو علم النفس المطبق على القضايا المعروضة على المحاكم ، وعلى الجريمة ومعالجتها ، وعلى الحالة العقلية والعمليات العقلية. يتم تطبيقه على ممارسة أفضل للقانون والقوانين ، ودراسة أغراض ودوافع وأفكار ومشاعر الأشخاص الذين يشكلون جزءًا من عمليات العدالة. وبعبارة أخرى ، فإنه يحقق ويتدخل في السلوك الإنساني في القضايا القانونية بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان وتحقيق العدالة.

كلمات مفتاحية: علم النفس القانوني، القانون ، علم النفس

Abstract:

Law and psychology are two different fields, but they have a lot in common. Although the goal of psychology is to understand people's behavior and the purpose of laws is to regulate, both make assumptions about what causes people to behave the way they do Psychologists have a lot to contribute to the legal field. The processes that mediate human behavior are inseparable from most other areas of our lives, and legal issues are no exception

Legal psychology It is an integral branch of science that covers both legal and legal work, the field of human personality and the interaction of people, since the conditioning of legal regulations and the interaction between us are closely related in the majority of occasions.

Consequently, many psychologists seek to improve the legal system through their interventions
In general, legal psychology is the psychology applied to court cases, to crime and its treatment, and to mental state and mental processes. It is applied to the better practice of law and laws, and to the study of the purposes, motives, thoughts, and feelings of people who are part of the justice processes. In other words, it investigates and interferes with human behavior in legal cases with the aim of defending human rights and achieving justice.
Keywords: Legal psychology, Law ; psychology

مقدمة

يبدو هناك عدم وضوح رؤيا للعلاقة بين القانون وعلم النفس لدى بعض من التحقوا بالدراسات القانونية في حين يشكل علم النفس ركنا مهما في الدراسات القانونية واتخاذ القرار في المحاكمات وينطلق المفهوم النفسي في ان المخالفة والجريمة لم تحصلا بدون دافعيه لها اذ ان لاسلوك بدون دافع لذلك على القاضي البحث عن الدوافع التي انطلق منها السلوك المنحرف و علم الإجرام و علم النفس : لو أخذنا أحد فروع علم الإجرام نجد علم النفس الجنائي الذي يهتم بدراسة أسباب الجريمة و دوافعها الشعورية و الاشعورية و الفطرية و المكتسبة و التي تؤدي إلى الجريمة ، إذن فعلم النفس سيفيد علم الإجرام في دراسة مكتشفات الحياة النفسية : النمو ، الشخصية ، علم النفس الاجتماعي ... إلخ

ان تفسير الجريمة بحتاجها من يمتهن القانون سواء كان محاميا ام محققا ام قاضيا فى اشد الحاجة الى الدراسة النفسية التى تعينة على فهم الطبيعة البشرية على وجهها الصحيح وتساعده على تفسير كثير من المظاهر العقلية المختلفة والظواهر النفسية الغامضة او المعقدة التى تعرض لة فى حياتة العملية . كما تنمى الدراسة النفسية لدية قوة الملاحظة وتقويها وتؤهلة للقيام بواجبة خير قيام من حيث دراسة عقلية المتهم الذى يحاكمة واسلوب تفكيرة وتفسير سلوكة وما عساة يوجد فية من غرابة او شذوذ وتحديد موقفة من الجريمة المستندة الية ولقد اتفق كثير من العلماء على اهمية علم النفس لرجل القضاء ان مهمة القضاء فى نشر العدالة دون الاعتماد على علم النفس ضرب من المحال ولقد اثبتت التجارب ان العامل الاكبر فى توريط رجل القانون فى الخطأ يرجع الى جهلة باسرار النفس البشرية واجراءات العقل الباطن واساليبة الخفية المعقدة وما لها من سلطان قوى على تفكيرنا يسيطر على اعمالنا وسلوكنا فى حياتنا اليومية دون ان تشعروعلى صعيد آخر قد أثمرت هذه العلاقة بين القانون و علم النفس ظهور تخصصات جديدة مثل:علم النفس الجنائي،علم الاجتماع الجنائي، الأنثروبولوجيا الجنائية، العلوم السلوكية الجنائية ،علم النفس الاجتماعي الجنائي، العلوم المساعدة مثل الطب الشرعي،علم النفس القضائي ، علم نفس الصحة...إلخ

فما علاقة علم النفس بالقانون ؟ وماهو دور علم النفس في صياغة الاحكام والنصوص القانونية ؟

1. تاريخ علم النفس القانوني:

تم تطوير الجمعية الأمريكية لعلم النفس والقانون (AP-LS) في اجتماع سان فرانسيسكو في سبتمبر 1968 ، من قبل المؤسسين إريك دريكورز وجاي زيسكين. تم إنشاء جمعية ل في الطب الشرعي و علم النفس السريري . تم نشر النشرة الأولى في أكتوبر 1968. تم نشر الدستور الأصلي في وقت لاحق من ذلك العام ، وحدد أسباب إنشاء المجتمع. كان الغرض منها هو تعزيز دراسة القانون ، والتأثير على التشريعات والسياسات ، وتعزيز علم النفس في العمليات القانونية. بعد عام من اجتماع سان فرانسيسكو ، كان AP-LS يضم 101 عضوًا. كان معظم الأعضاء من علماء النفس الإكلينيكيين ، وتسعة من هؤلاء الأعضاء الأصليين كانوا من النساء. كان لهذه المجموعة تركيز أقوى على علم النفس ، على عكس جمعية القانون والمجتمع ، التي لها أهداف مماثلة ، ولكن تركيزًا أوسع[2] .

كان هناك جدل في عام 1971 ، عندما كتب المؤسس ، جاي زيسكين ، كتابًا ذكر أن الأدلة النفسية غالبًا لا تفي بالمعايير المعقولة ولا ينبغي استخدامها في المحاكم. أثار هذا البيان جدلاً في المجتمع وتسبب في انخفاض شعبية المجتمع لفترة من الوقت. بعد ذلك ، أصبح جون لوين تاب رئيسًا للجمعية

2. علاقة علم النفس والقانون:

يفحص كل من علم النفس والقانون السلوك البشري – يسعى الأول إلى فهمه ، ويسعى الثاني إلى تنظيمه عند الضرورة. يدرس علماء النفس احتياجات الناس ورغباتهم، ولماذا يتبعون القوانين، وكيف يفهمون الإنصاف والعدالة – وهذه النتائج، بدورها، يمكن أن تساعد صانعي السياسات في كتابة قوانين تخدم المصلحة العامة.

3. سيكولوجية طاعة الناس للقانون:

لانها تردعهم العواقب المحتملة ، أو ينظرون إلى القانون كسلطة شرعية ، أو يطيعون القانون من أجل التنسيق بشكل أفضل مع الآخرين من حولهم والمجتمع ككل ، أو قد يفعلون ذلك للإشارة إلى معتقداتهم أو أخلاقهم. بالنسبة لمعظم الأشخاص الملتزمين بالقانون ، من المحتمل أن يكون تفكيرهم مزيجًا من العوامل المذكورة أعلاه.

4. البحث النفسي وعلاقته بتغيير القوانين:

على الرغم من أن مثل هذه التغييرات نادراً ما تحدث بسرعة. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك قانون ولاية كاليفورنيا الذي يفرض مواعيد بدء الدراسة في وقت لاحق. كان هذا القانون مرتبطًا بشكل مباشر بالبحث النفسي والعصبي حول نمو الدماغ الذي سلط الضوء على حاجة الأطفال – والمراهقين على وجه الخصوص – للحصول على مزيد من النوم.

5. القوانين تغير معتقدات الناس ومواقفهم:

يبدو أن التغييرات في القانون يمكن أن تسبق تحولات أكبر في المواقف المجتمعية ، على الرغم من أن اتجاه السبب والنتيجة غير مفهوم تمامًا. وجدت إحدى الدراسات ، على سبيل المثال ، أن المواقف المناهضة للمعارضين تراجعت بسرعة أكبر بعد إقرار قوانين المساواة في الزواج عما كانت عليه من قبل.

6. كيف يستفيد المحامون من علم النفس:

قد يستخدم المحامون النتائج النفسية للمساعدة في اختيار هيئة المحلفين، واختيار المحلفين الذين تجعلهم شخصياتهم أو خلفياتهم مناسبة تمامًا لتقييم القضية لصالح عميل المحامي. قد يطلب المحامون أيضًا تقييمات نفسية للقول بأن العميل مجنون من الناحية القانونية. لمعرفة المزيد ، قم بزيارة صفحة علم النفس الشرعي.

7. سيكولوجية شهود العيان:

على الرغم من أن شهادة شهود العيان غالبًا ما تكون عنصرًا أساسيًا في المحاكمات الجنائية ، فقد أثبت علم النفس باستمرار أنه لا يمكن الاعتماد عليها دائمًا. قد يخطئ شهود العيان في تذكر التفاصيل الرئيسية – أو حتى يخترعوا تفاصيل جديدة. على الرغم من ذلك ، فإن الشهادة التي تبدو ذات مصداقية يمكن أن تكون مقنعة للغاية ؛ وبالتالي ، يستمر المحترفون القانونيون في استخدامها ، لا سيما عند نقص الأدلة الأخرى.

8. علاج المرض النفسي في النظام القانوني:

يمنح النظام القانوني عمومًا الأشخاص المصابين بمرض عقلي الحق في الاعتراض على العلاج.(مع بعض الاستثناءات ، مثل عندما يرتكب الفرد عملاً عنيفًا). كما أنه يقصر العلاج غير الطوعي في المستشفى. على الحالات التي يكون فيها المريض في خطر داهم من إيذاء نفسه أو الآخرين. ولكن على الرغم من تحقيق خطوات كبيرة منذ أيام المؤسسات .وشيطنة المرضى عقليًا ، إلا أن النظام القانوني لا يزال أمامه طرق للذهاب.

ويمكن لعائلات المصابين بأمراض عقلية طلب دخول المستشفى قسريًا إذا استطاعوا إثبات وجود خطر مباشر على الفرد أو الآخرين. ومع ذلك ، باستثناء ذلك ، قد يكون هناك القليل مما يمكنهم فعله للتدخل القانوني في رعايتهم. قد يرغب أفراد الأسرة في التواصل مع خبير قانوني يركز على الصحة العقلية للحصول على التوجيه والمساعدة.

وهناك المخاوف بشأن الطرق التي يمكن أن يعامل بها الأفراد المرضى عقليًا من قبل سلطات إنفاذ القانون يتم استدعاء ضباط الشرطة بانتظام استجابة لأزمات الصحة العقلية. ومع ذلك ، فإنهم غالبًا ما يفتقرون إلى التدريب المناسب وقد يستجيبون بطرق غير مناسبة. أو خطيرة تؤدي إلى سجن أو حتى قتل الأفراد المصابين بأمراض عقلية – أحيانًا عندما لا يتم ارتكاب أي جريمة.اليوم ، يسعى العديد من النشطاء إلى تحويل هذه المسؤولية إلى المتخصصين في علم النفس.

4. خاتمة:

يحاول علماء النفس العاملون في مراكز السياسة العامة التأثير على السياسة التشريعية أو قد يتم استدعاؤهم من قبل صانعي الدولة (أو الوطنيين) لمعالجة بعض قضايا السياسة من خلال البحث التجريبي. قد يقترح عالم نفس يعمل في السياسة العامة قوانين أو يساعد في تقييم ممارسة قانونية جديدة.

والقيام بأدوار استشارية في أنظمة المحاكم. قد ينصحون صانعي القرار القانونيين ، وخاصة القضاة ، بشأن النتائج النفسية المتعلقة بالقضايا في القضية. يقدم الأخصائي النفسي الذي يعمل كمستشار للمحكمة مدخلات مماثلة لشخص يعمل كشاهد خبير ، لكنه يتصرف خارج نطاق نظام الخصومة.

5. قائمة المراجع:

مراجع

1.american psychology-law society a b c d e f ديسمبر 2014

2.جريسو،توماس(30 نوفمبر 1991)."تاريخ تنموي لجمعية القانون-علم النفس الامريكية."القانون والسلوك البشري.213-213ص (3)15

3.روش ورونالد،هارت،ستيفن Ogloff،جيمس.علم النفس والقانون:حالة الانضباط.ص423-424.

4.wrightsman،لورانس(2000).موسوعة علم النفس.نيويورك،جمعية علم النفس الامريكية ص493-498.

5. جمعية علم النفس الامريكية(2013).ارشادات التخصص في علم النفس الشرعي."عالم نفس امريكي19-7 : 68(1).